والمقر عليه كما هو ظاهر لانتفاء كون الواضع غيره حينئذ

كتاب الاقرار

هو لغة الاثبات من قررت وشرعا اخبار خاص عن حق سابق على المخبر فان كان له على غيره دعوى او لغيره على غيره فشهادة اما العالم عن محسوس فهو الرواية وعن حكم شرعي فهو الفتوى واصله قبل الاجماع قوله تعالى شهداء لله ولو على انفسكم قال المفسرون شهاده المرء على نفسه هي الاقرار وخبر الشيخين اغد يا انيس الى امراة هذا فان اعترفت فارجمها واركانه اربعه مقر ومقر له ومقر به وصيغه انما يصح الاقرار من مطلق التصرف اي المكلف الرشيد كالمحجور عليه بسفه او فلس في ماله لا في ذمته كما مر في باب الحجر لا المحجور عليه لحق غيره كالراهن والمرتهن والمفلس بالنسبه الى حق الغرماء والمريض بالنسبه الى حق الورثه والعبد بالنسبه الى حق السيد والسفيه المانع به ولو بغباية وقعت منه حال صباه او جنونه وسيعلم من اخر الباب اشتراط الاختيار ولو اقر بشيء وانه مختار فيه ان لا يكذبه الحس ولا السرع وفيما ياتي قريبا اشتراط الاختيار ولو اقر بسوء وانه مختار فيه لم تقبل بينته بان كان مكرها الان يثبت انه كان مكرها حتى على اقراره بانه مختار كما ياتي ومر ان طلب البيع اقرار بالملك والعارية والاجارة اقرار بملك المنفعه لمن تقبيضها الى المقر كما هو ظاهر واقرار الصبي وان راهق واذن له وليه والمجنون والمغمى عليه وكل من زال عقله بما تعذر به لاغ لسقوط اقوالهم قبل الاولى التعريج بالفاء وفيه نظر اذ لا حصر فيما قبله ومفهوم المجرور ضعيف فان ادعى الصبي او الصبيه البلوغ بالاحتلام اي نزول المني يقظه او نوما والصبيه البلوغ بالحيض مع الامكان بان بلغ تسع سنين فمر به صدق لانه لا يعرف الا من جهتها ولا ينافيه امكان البينة على الحيض لانه مع ذلك عسر كما في ولا يحلف ان خوصم لانه ان صدق لم يحتج الى يمين والا فالصبي لا يحلف وانما توقف عليها اعطاء غاز ادعى الاحتلام قبل انقضاء الحرب فانكره امير الجيش لا يلزم من تحليفه المحذور السابق في اثبات اسم ولد مرتزق على طلبه احتياطا للمال الغنيمه ولانه لا حصر هنا يعرف بعدم صحة يمينه واذا لم يحلف فبلغه تبليغا يقع ببلوغه لم يحلف لانتهاء الخصومه بقول قوله اولا فلا ينقضه وان ادعى بالسن طولب ببينة وان كان عزيزا مما لا يعرف لسهولة اقامتها في الجملة وشرط فيه اذا تعارضت للسن ان تبينه للاختلاف فيه نعم لا يبعد الاطلاق من فقيه موافق للحاكم في مذهبه لان هذا ظاهر لا اشتباه